

# سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة

طارق الغمراوي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

# الدوافع والفرضيات وراء الدراسة:

- النظام المصرفي الكفاء عنصر أساسي في التنمية
  - ما زال النظام المصرفي المصري لا يقوم بدوره التنموي بكفاءة كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وكمحرك للاستثمار
  - من النظم المصرفية الصاعدة - والتي تحظى باهتمام عالمي - النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة
- والسؤال هو: إلى أي مدى يمكن أن يساهم هذا النظام في تعزيز الدور التنموي للبنوك في مصر؟

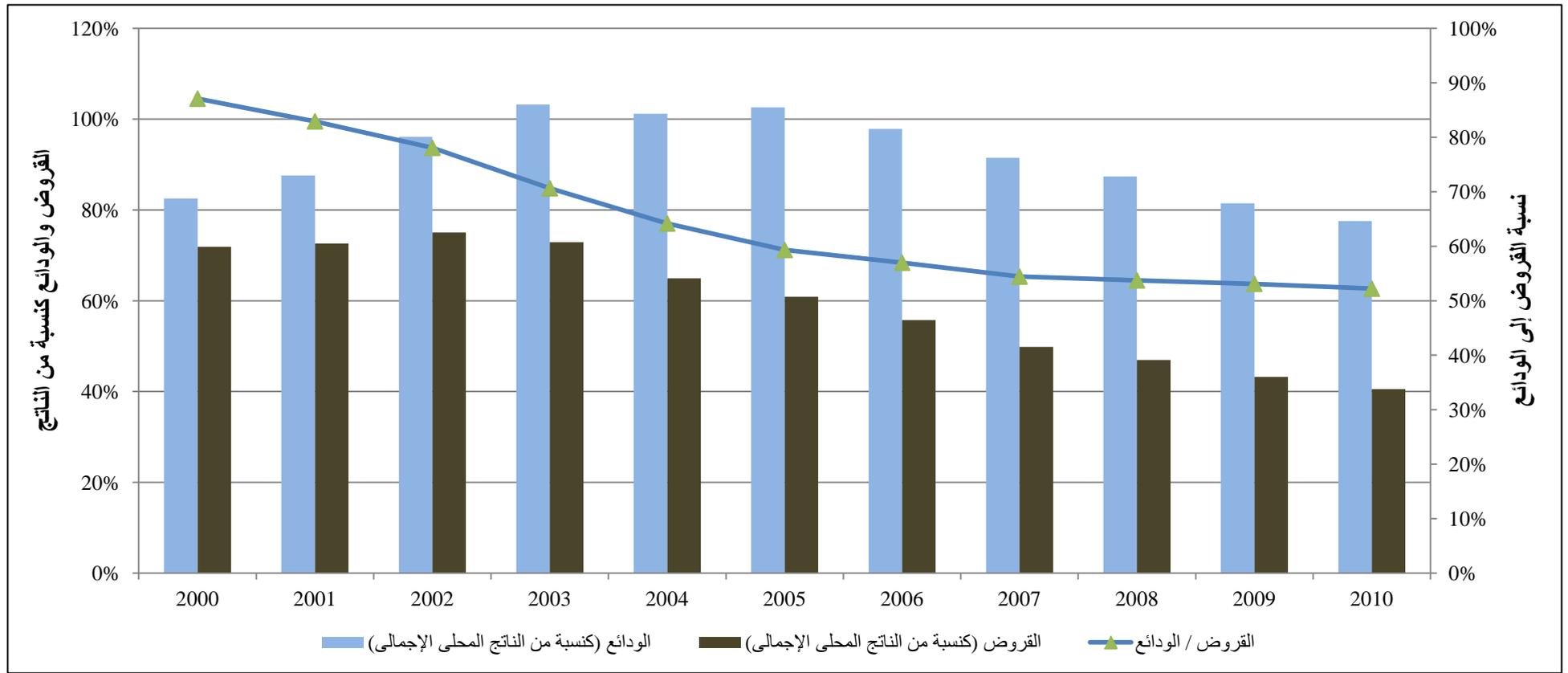
1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري
2. ما هو النظام المصرفي الإسلامي؟
3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي: آفاق تحسين الوساطة المالية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النظام المصرفي الإسلامي
4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي: أوجه التميز وأوجه القصور
5. كيفية الاستفادة من النظام المصرفي الإسلامي في مصر

# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

- شهد القطاع المصرفي في العقدين الأخيرين إصلاحات متعددة، منها:
  - خفض متطلبات الاحتياطي (من 25 إلى 14 بالمائة من الودائع بالجنيه).
  - خفض متطلبات السيولة (من 30 إلى 20 بالمائة من الالتزامات بالجنيه).
  - رفع نسبة كفاية رأس المال بالتوافق مع معايير بازل (من 8 إلى 10 بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر).
  - وضع سقف لاستثمارات البنوك في الخارج بنسبة 40 بالمائة من الاستثمارات.
  - رفع جودة الرقابة على البنوك، وتحسين إدارة المخاطر.

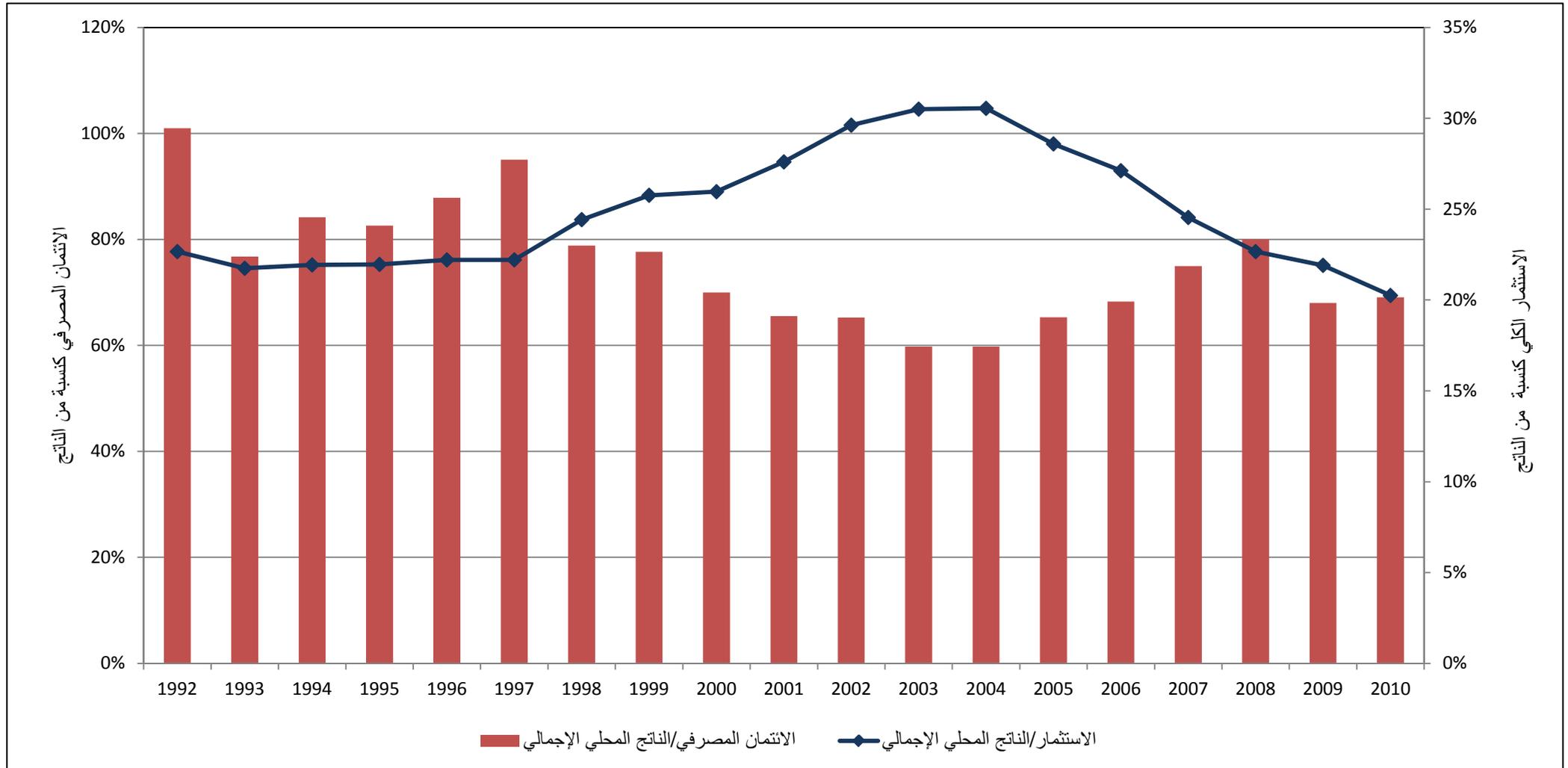
# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

- ومع ذلك لا يزال القطاع المصرفي لا يضطلع بدوره المنشود في جانب الوساطة المالية..  
- حيث ظلت الفجوة تتسع بين حجم الودائع والقروض، مما أدى إلى انخفاض مستمر لنسبة القروض إلى الودائع. وهو ما يشير إلى عدم الاستفادة من الودائع في قنوات الاستثمار.



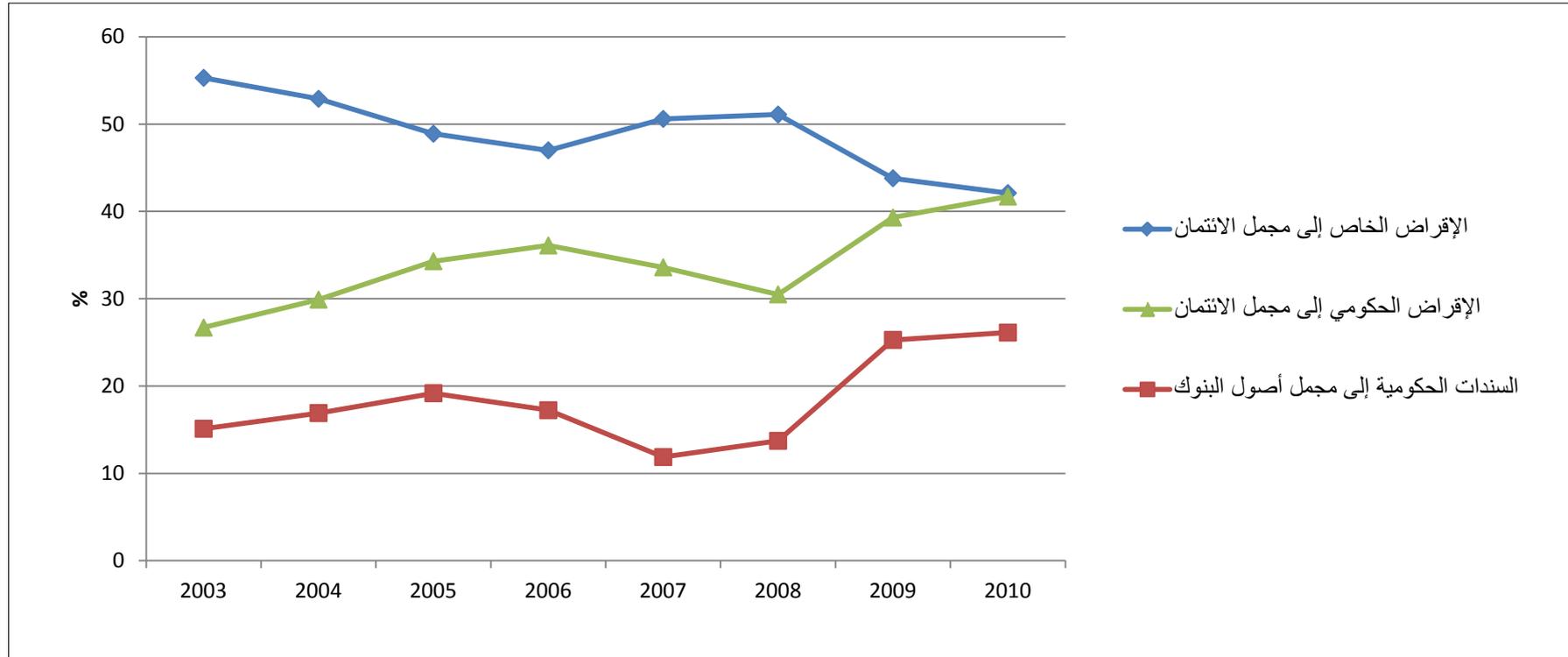
# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

- إضافة إلى ذلك، ليست هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والاستثمار، بل هناك علاقة سالبة حيث يبلغ معامل الترابط بينهما  $-0.7$ .



# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

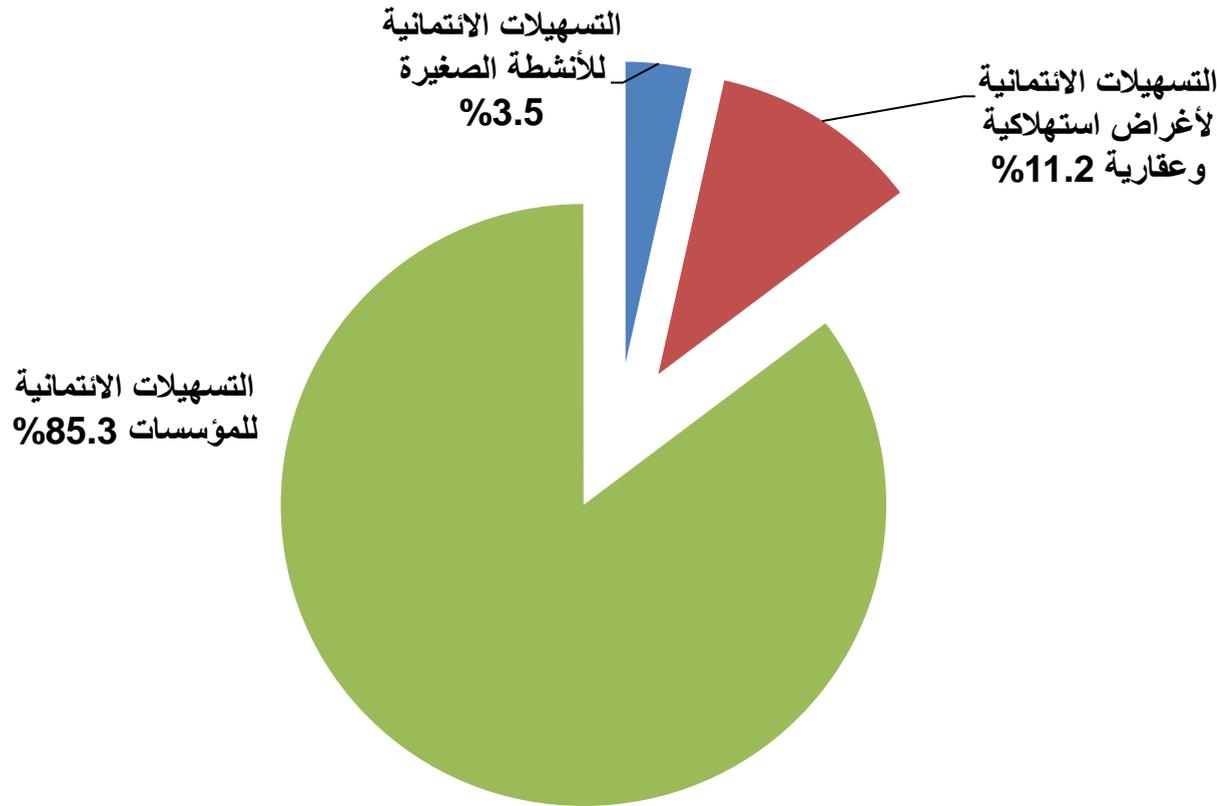
- واقترن ذلك بارتفاع نسبة الإقراض إلى الحكومة إلى مجمل الائتمان مقابل انخفاض نسبة الإقراض إلى قطاع الأعمال الخاص، مما يؤكد فكرة مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص. ومن المعلوم أن إقراض الحكومة يذهب معظمه إلى تمويل النفقات الجارية دون النفقات الرأسمالية.



المصدر: رسم الباحث استنادا إلى النشرات الشهرية للبنك المركزي

# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

- كذلك هناك تركيز كبير للقروض حيث يذهب 51% من القروض إلى 0.19% من العملاء (البنك الدولي 2008)، مما يعكس ضآلة فرص صغار المستثمرين في الحصول على تمويل.
- ولذلك جاء نصيب المشروعات الصغيرة من التسهيلات الائتمانية ضئيلاً.



المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي 2010/2011

# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

## وتشير مؤشرات تمويل الشركات إلى ضآلة الدور الذي تلعبه البنوك في هذا الصدد

مصر				دول منخفضة - متوسطة الدخل	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الوحدة	
الشركات الكبيرة (أكثر من 100 عامل)	الشركات المتوسطة (20-99 عامل)	الشركات الصغيرة (1-19 عامل)	إجمالي مصر				
84.4	89.9	90.6	88.5	68.1	74.8	(% )	التمويل الداخلي للاستثمار
6.8	2.7	1.5	3.5	17	12.8		تمويل الاستثمار عبر البنوك
0.7	0.2	0.2	0.3	3.9	3.2		تمويل الاستثمار عبر الائتمان التجاري
2.8	2.5	2.3	2.5	4.9	2		التمويل من خلال الأسهم
5.3	4.7	5.4	5.1	6.2	7.4		التمويل من خلال مصادر أخرى
86	83.5	87.6	85.5	142	150.9		قيمة الضمان المطلوب للقروض كنسبة من القروض
36.1	13.8	5.1	17.4	33.9	29.4		نسبة الشركات التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان

# 1. مشكلة الوساطة المالية في النظام المصرفي المصري

- يتضح من الجدول السابق أنه على الرغم من انخفاض الضمان المطلوب للقرض كنسبة من قيمة القرض في مصر مقارنة بالدول المشابهة، إلا أنه:
  - يمثل تمويل الاستثمار عبر البنوك نسبة ضئيلة جدا من إجمالي التمويل.
  - تقل هذه النسبة أكثر في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - تعتمد معظم الاستثمارات في الشركات على التمويل الداخلي.
  - تمثل نسبة الشركات التي لديها خط ائتمان نسبة ضئيلة من إجمالي الشركات مقارنة بالدول المشابهة، وتقل هذه النسبة أكثر في الشركات الصغيرة.

## خلاصة هذا القسم

تشير المؤشرات إلى وجود قصور في قيام الجهاز المصرفي المصري بدوره كوسيط مالي بين جانبي الادخار والاستثمار، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب البحث عن مزيد من الآليات لتفعيل الدور التنموي للجهاز المصرفي.

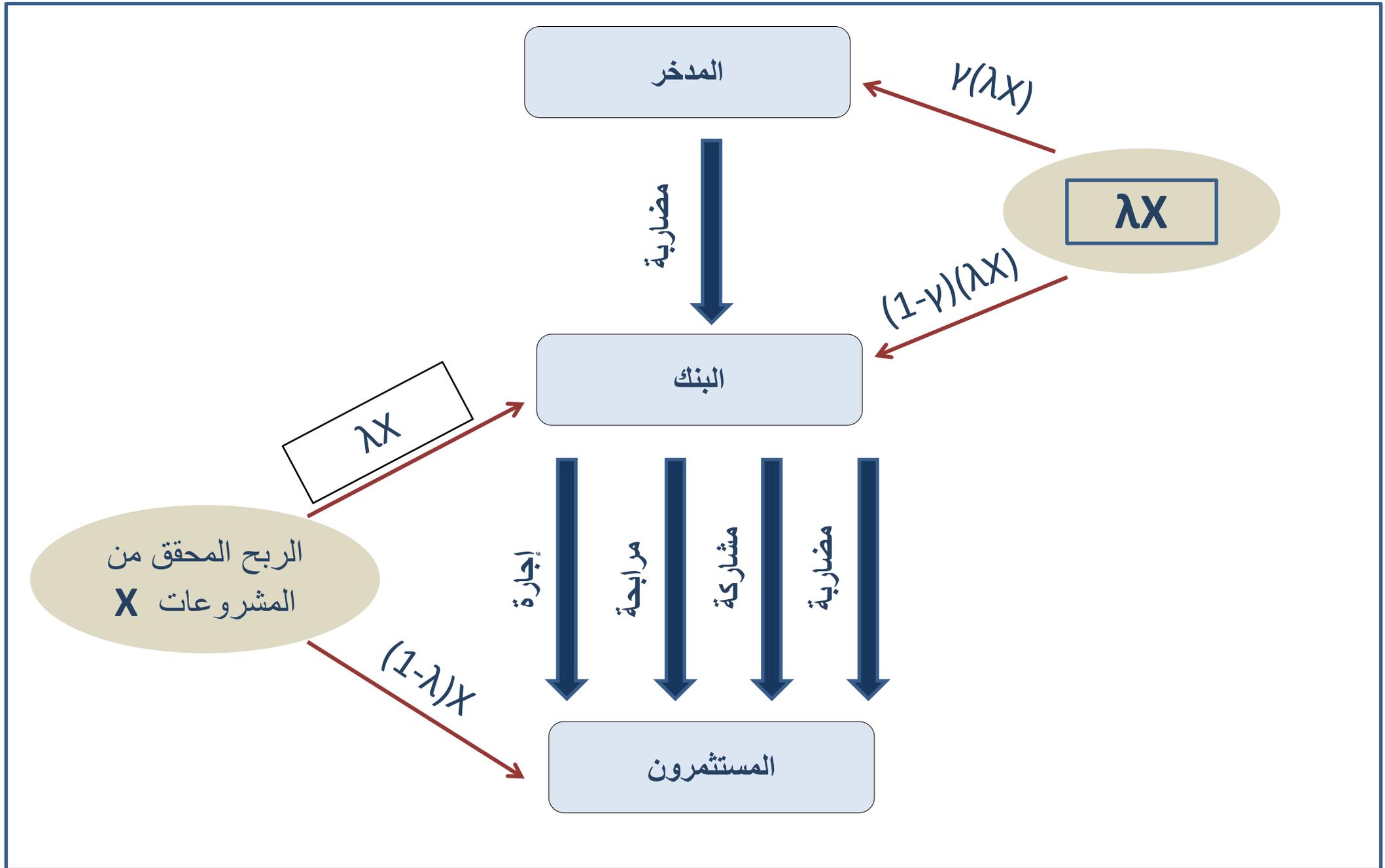
## 2. نبذة عن النظام المصرفي الإسلامي

- بدأت التجربة في مصر عام 1963 على نطاق ضيق، ثم انطلقت مع إنشاء مصرف دبي الإسلامي عام 1975.
- يرتكز هذا النظام على مبادئ عديدة، أهمها عدم الإقراض والاقتراض مع اشتراط عائد للمقرض.
- كذلك ربط جميع التعاملات بالاقتصاد الحقيقي من سلع وخدمات.
- كبديل، يطرح هذا النظام نوعين من الأدوات التمويلية:
  - أدوات شبيهة بالديون كالمراجحة والإجارة
  - أدوات تمثل حقوقا في الملكية كالمضاربة والمشاركة

- في المرابحة: يقوم البنك بشراء ما يحتاجه العميل من سلع استهلاكية أو إنتاجية، ثم إعادة بيعها للعميل مع التأجيل في الدفع وهامش ربح للبنك.
- في الإجارة: يقوم البنك بتأجير ما يحتاجه المستثمر من معدات ونحوه للمستثمر لفترة معينة.
- في المضاربة: يقوم البنك بتقديم جميع رأس المال ويسمى "رب المال" ويقوم المستثمر بالعمل ويسمى "المضارب"، ويقتسمان الربح وفق نسبة متفق عليها. وفي حالة حدوث خسارة يتحملها البنك مقابل أن المستثمر قد خسر جهده ووقته. ويتحمل المستثمر الخسارة إذا كانت ناجمة عن تقصيره أو مخالفته لشروط العقد.
- في المشاركة: يقوم البنك بتقديم جزء من رأس المال والمستثمر يقدم الجزء الآخر، ويقتسمان الربح والخسارة بحسب الحصة في رأس المال أو بحسب الاتفاق.

- وتقع أرصدة عملاء البنك في النظام المصرفي الإسلامي على نوعين:
  - حسابات جارية، وهي مضمونة ولا عائد عليها، كالحسابات الجارية التقليدية.
  - حسابات استثمار، وهي عبارة عن عقد مضاربة يلعب فيه صاحب الحساب دور رب المال ويلعب البنك دور المضارب.
- ثم يقوم البنك بإعادة استثمار أموال صاحب الحساب عن طريق الدخول في صيغ التمويل المتنوعة مع طالبي التمويل.
- ويحصل البنك على الربح من هذه الصيغ التمويلية ثم يقسمه مع المدخر وفق النسب المتفق عليها. ويكون العائد على هذه الحسابات متفاوتا بحسب نتائج أعمال المشروعات.
- ويوضح ذلك الشكل التالي..

## 2. نبذة عن النظام المصرفي الإسلامي



# 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- نموذج يبنى على عدة إسهامات في الأدبيات (Akkas 1996, Khan 1986, ...)
- يتناول عملية الاستثمار في كل من النظامين من خلال العلاقة بين ثلاثة أطراف: المدخر، والمستثمر، والبنك.
- يهدف النموذج إلى دراسة أثر كل نظام على توزيع الموارد ومن ثم على حجم الاستثمار.
- نفترض للتبسيط قيام النظام الإسلامي على صيغة المشاركة، ولكن يمكن تعميم النتائج إلى صيغة المضاربة.

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

#### ● المستثمر

حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمر:

– يعتمد في النظام التقليدي على سعر الفائدة على الإقراض  $r_c$ ، معدل عائد المشروع  $R$ ،  
احتمالية وقوع العائد أقل من سعر الفائدة  $P(R < r_c)$ .

$$I_{vc} = I\{R, r_c, P(R < r_c)\}$$

$I$  يتغير طرديا مع  $R$ ، وعكسيا مع  $r_c$ ، وعكسيا مع  $P$ .

– ويعتمد في النظام الإسلامي على معدل عائد المشروع  $R$ ، نسبة البنك من الربح  $\lambda$  (حيث  
 $0 < \lambda < 1$ )، احتمالية حدوث خسارة  $P(R < 0)$ .

$$I_{vs} = I\{R, \lambda, P(R < 0)\}$$

$I$  يتغير طرديا مع  $R$ ، وعكسيا مع  $\lambda$ ، وعكسيا مع  $P$ .

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- إذا كان معدل العائد المتوقع للمشروع:

$$E(R) = R \cdot P(R > 0)$$

فإن الربح المتوقع للمستثمر في النظام التقليدي:

$$P_{vc} = I \cdot [E(R) - r_c - R \cdot P(0 < R < r_c)]$$

أي إنه يساوي العائد المتوقع للمشروع ناقص الفائدة ناقص الخسارة المحتملة في حالة التعثر عن سداد القرض إذا كان العائد أقل من الفائدة لأن المستثمر حينئذ لا يحصل على شيء.

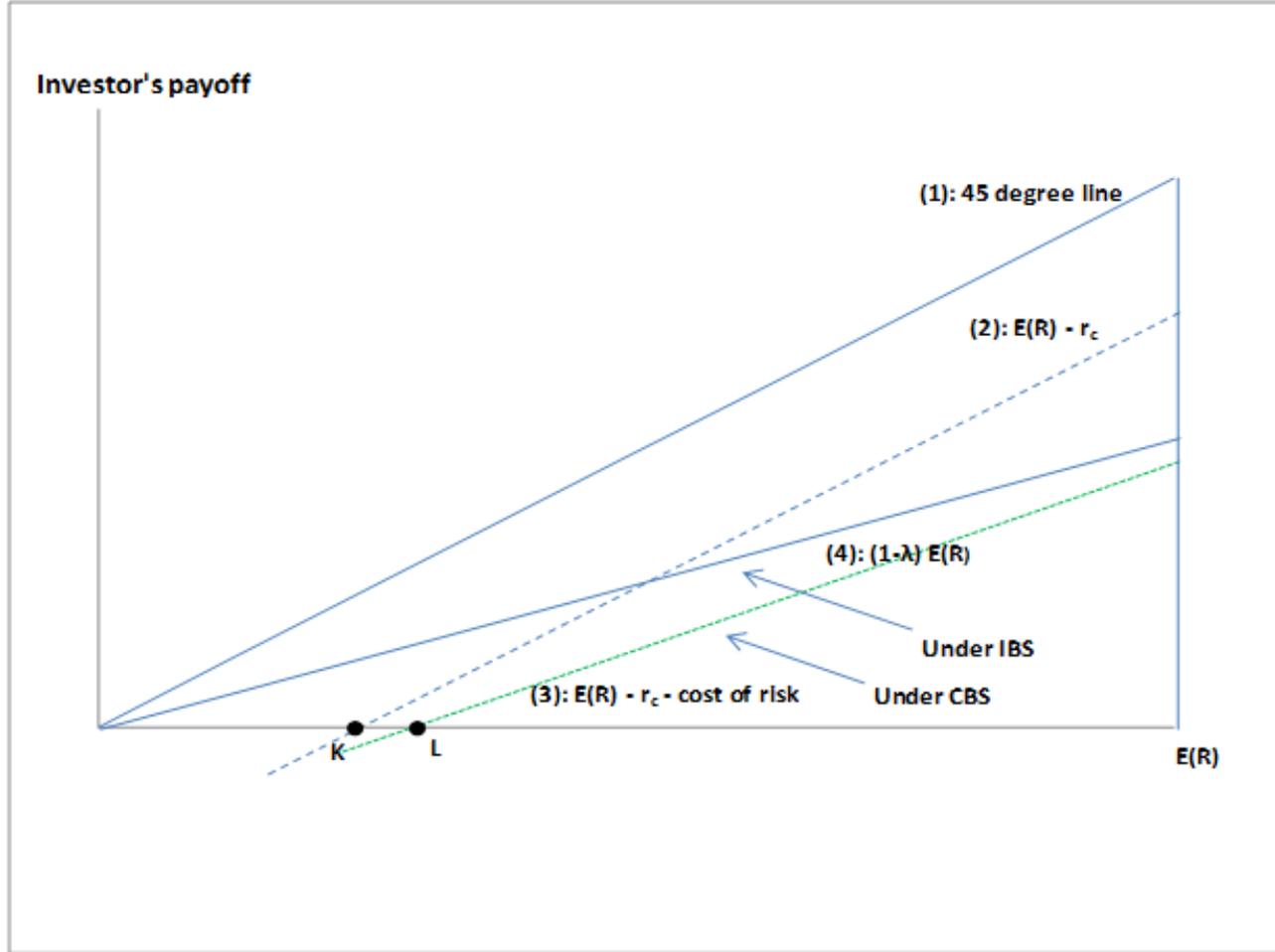
والربح المتوقع للمستثمر في النظام الإسلامي:

$$P_{vs} = I \cdot E(R) \cdot (1 - \lambda)$$

أي إنه يساوي العائد المتوقع للمشروع ناقص نصيب البنك من هذا العائد.

مما يسفر عن الشكل التالي:

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي



المصدر: رسم الباحث.  
IBS هو النظام الإسلامي، و CBS النظام التقليدي.

سلوك المستثمر: عائد المستثمر في النظام التقليدي هو المنحنى (3)، وفي النظام الإسلامي المنحنى (4). في النظام التقليدي المشروعات قليلة الربحية غير قابلة للتمويل (ما قبل النقطة L)، ومعظمها من المشروعات الصغيرة. في النظام الإسلامي تصبح هذه المشروعات قابلة للتمويل، فيرتفع الاستثمار، كما يزداد إجمالي العوائد على المشروعات (المساحة تحت المنحنى (4) مقارنة بالمساحة تحت المنحنى (3))، مما يزيد أيضا من حجم الاستثمار.

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

#### • المدخر:

قرار المدخر حول استثمار ماله في البنك

– يعتمد في النظام التقليدي على سعر الفائدة على الاقتراض  $r_d$ .

$$I_{ac} = I\{r_d\}$$

$I_{ac}$  يتغير طرديا مع  $r_d$ .

– ويعتمد في النظام الإسلامي على  $R$  و  $\lambda$  و  $P(R < 0)$ ، إضافة إلى نسبة المدخر من ربح البنك  $\gamma$  (حيث  $0 < \gamma < 1$ ).

$$I_{as} = I\{R, \lambda, P(R < 0), \gamma\}$$

$I_{as}$  يتغير طرديا مع  $R$  و  $\lambda$  و  $\gamma$ ، وعكسيا مع  $P$ .

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- عائد المدخر في النظام التقليدي هو:

$$P_{ac} = r_d \cdot I$$

- وفي النظام الإسلامي هو:

$$P_{as} = \gamma \cdot \lambda \cdot E(R) \cdot I$$

أي إنه يساوي نسبة من نصيب البنك من عائد المشروع.

حيث  $I$  هو المبلغ المدخر وحيث نفترض للتبسيط أنه يساوي المبلغ المستثمر.

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

#### • البنك:

قرار البنك حول تمويل مشروع استثماري ما

– يعتمد في النظام التقليدي على سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الاقتراض، احتمالية وقوع معدل عائد المشروع أقل من سعر الفائدة (دين معدوم).

$$I_{bc} = I\{r_c, r_d, P(R < r_c)\}$$

$I_{bc}$  يتغير طرديا مع  $r_c$ ، وعكسيا مع  $r_d$  و  $P$ .

– ويعتمد في النظام الإسلامي على عائد المشروع الذي يقوم به المستثمر، نسبة البنك من الربح، نسبة المدخر من عائد البنك، احتمالية حدوث خسارة.

$$I_{bs} = I\{R, \lambda, \gamma, P(R < 0)\}$$

$I_{bs}$  يتغير طرديا مع  $R$  و  $\lambda$ ، وعكسيا مع  $\gamma$  و  $P$ .

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- عائد البنك في النظام التقليدي هو:

$$P_{bc} = \sum I_i (r_c - r_d - (r_c - R) P(R < r_d))$$

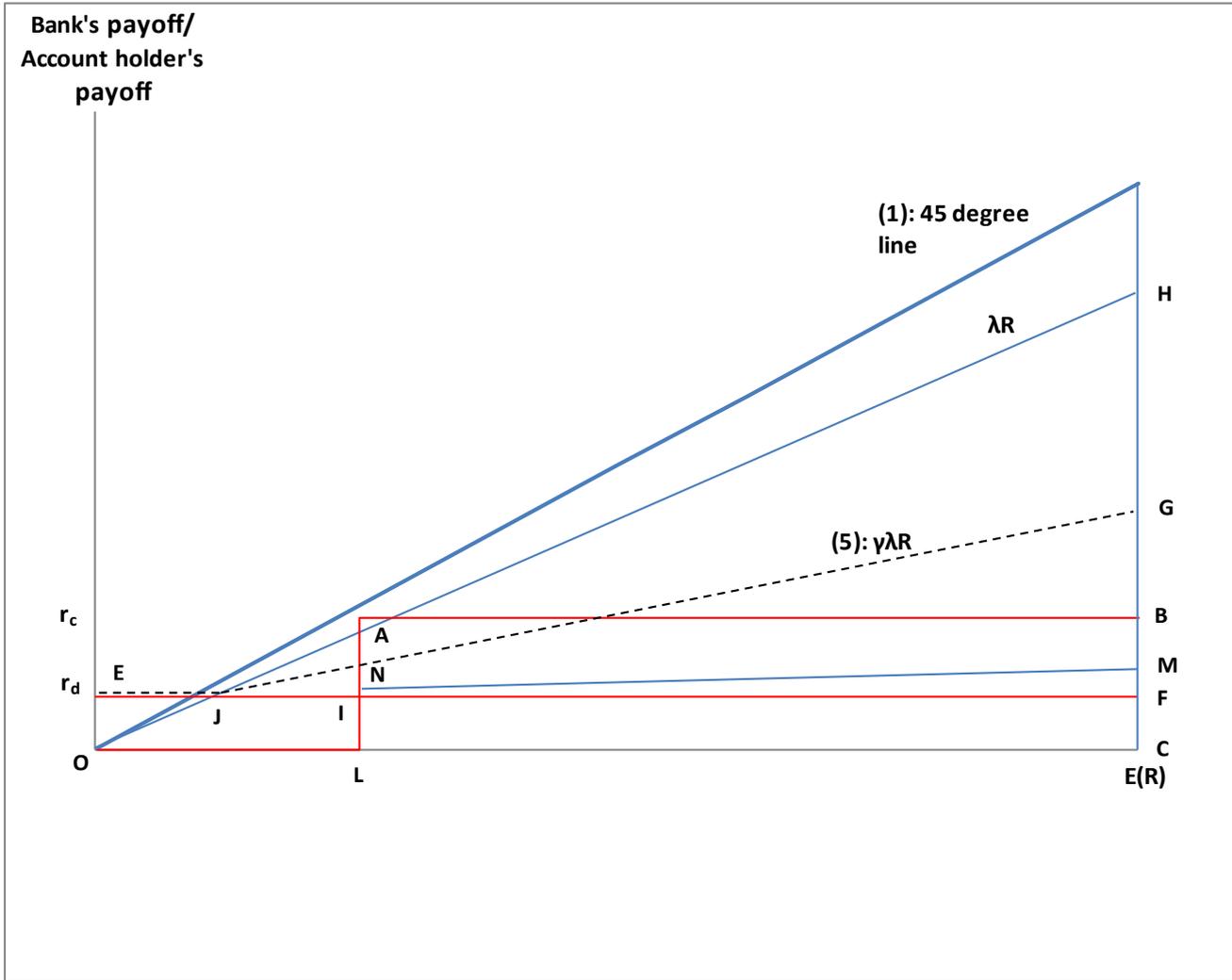
حيث  $\sum I_i$  هو مجموع أموال المدخرين التي قام البنك بإقراضها للمستثمرين

- وفي النظام الإسلامي عائد البنك هو:

$$P_{bs} = \sum [E(R_i) \cdot \lambda \cdot (1-\gamma) \cdot I_i]$$

حيث  $\sum I_i$  هو مجموع أموال المدخرين التي قام البنك باستخدامها في تمويل المشروعات الاستثمارية.

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي



المصدر: رسم الباحث.

سلوك البنك والمدخر: في ظل النظام الإسلامي يصبح مجمل عائد البنك (المساحة HJG - المساحة EOJ) أعلى منه في ظل النظام التقليدي (المساحة ANMB - المساحة EOLI). وكذلك العائد للمدخرين (في النظام الإسلامي المساحة التي تحت المنحنى EJG، وفي التقليدي المساحة التي تحت الخط EF).

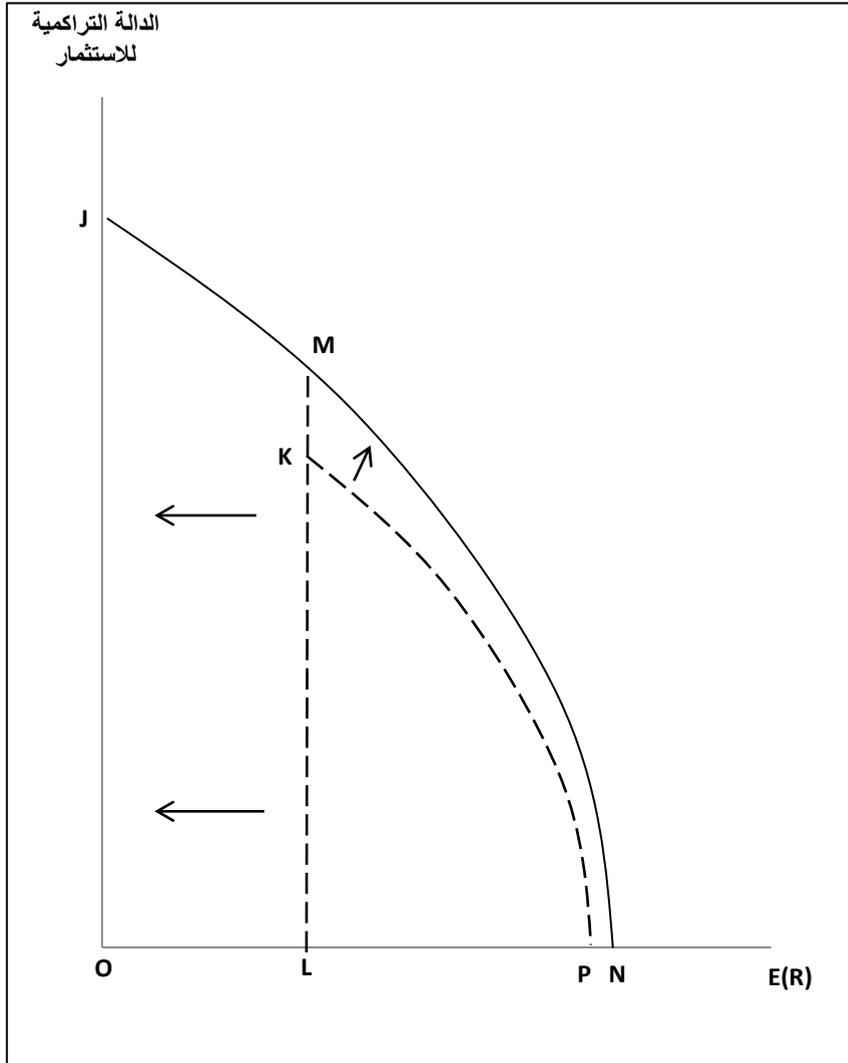
### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

يمثل المنحنى  $JN$  الاستثمار الكلي كدالة تراكمية في العوائد المتوقعة، وتمثل المساحة  $JON$  حجم الأموال القابلة للاستثمار في الجهاز المصرفي، وتعكس الدالة ضخامة الاستثمار الكامن في المشروعات الصغيرة، ويمثل الخط  $LM$  القيد الذي يفرضه سعر الفائدة على هذه المشروعات.

يرتفع حجم الاستثمار في النظام القائم على المشاركة مقارنة بالنظام التقليدي من المساحة  $KLP$  إلى المساحة  $JON$ ، وذلك من خلال قناتين:

- زيادة عدد المشروعات القابلة للتنفيذ نتيجة إلغاء قيد الفائدة، لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المساحة على يسار النقطة  $L$ ).

- زيادة حجم الاستثمار في المشروعات القائمة بالفعل نتيجة لخفض مخاطر التعثر، ولزيادة العوائد والتي تصبح ممكنة نتيجة توسيع قاعدة المشروعات (الانتقال من  $KP$  إلى  $MN$ ).



### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- وهناك شرط لقيمة كل من نسبة البنك من ربح المشروع  $\lambda$  ونسبة المدخر من ربح البنك  $\gamma$  لكي يكون العائد في النظام الإسلامي لكل من الأطراف الثلاثة أكبر منه في النظام التقليدي، وذلك حتى يجد كل منهم الحافز للانتقال الرشيد من النظام التقليدي إلى النظام القائم على المشاركة، ومن ثم تتحقق النتائج السابقة.

وهما، باستخدام نفس الرموز السابقة:

$$\frac{r_c - r_d - RP(R < r_c)}{(1 - \gamma)E(R)} \leq \lambda < \frac{r_c + RP(0 < R < r_c)}{E(R)}$$

$$\frac{r_d}{\lambda E(R)} \leq \gamma < 1 - \frac{r_c - r_d - RP(R < r_c)}{\lambda E(R)}$$

ويتوصل إلى القيم المثلى لـ  $\lambda$  و  $\gamma$  من خلال حل المتباينتين السابقتين آنياً.

كما يفيد هذان الشرطان في مساعدة المصارف الإسلامية على تحديد النسب المثلى من الربح في كل مشروع لكل من الأطراف الثلاثة.

### 3. النموذج النظري للوساطة المالية في النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي

- ومعنى هذه القيم المثلى هو أن لكل من  $\lambda$  و  $\gamma$  حداً أعلى وحداً أدنى.
  - فالحد الأدنى لـ  $\lambda$  هو الذي يشترطه البنك على المستثمر لكي يتبنى نظام المشاركة، وهو الذي يجعل صافي عائدته في النظام الإسلامي أعلى من أو يساوي عائدته في النظام التقليدي.
  - والحد الأعلى لـ  $\lambda$  هو الذي يقبله المستثمر من البنك بحيث يكون صافي عائدته في النظام الإسلامي أعلى من أو يساوي عائدته في النظام التقليدي.
  - والحد الأدنى لـ  $\gamma$  هو الذي يشترطه المدخر على البنك بحيث يكون صافي عائدته في النظام الإسلامي أعلى من أو يساوي عائدته في النظام التقليدي.
  - والحد الأعلى لـ  $\gamma$  هو الذي يقبله البنك من المدخر بحيث يكون صافي عائدته في النظام الإسلامي أعلى من أو يساوي عائدته في النظام التقليدي.
- وبهذه الكيفية يتحقق التوازن بين مصالح الأطراف الثلاثة.

## خلاصة هذا القسم

من خلال المشاركة في الربح والخسارة، يقوم النظام المصرفي الإسلامي بتوزيع المخاطر بين المستثمر والمصرف، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الاستثمار، وهو ما يؤدي بدوره إلى أمرين: زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير القابلة للتنفيذ تحت قيد الفائدة، ورفع متوسط حجم الاستثمارات القائمة بالفعل. إضافة إلى ذلك، يؤدي هذا النظام إلى استقرار النظام المصرفي عن طريق توزيع مخاطر الائتمان على عدد أكبر من المشروعات.

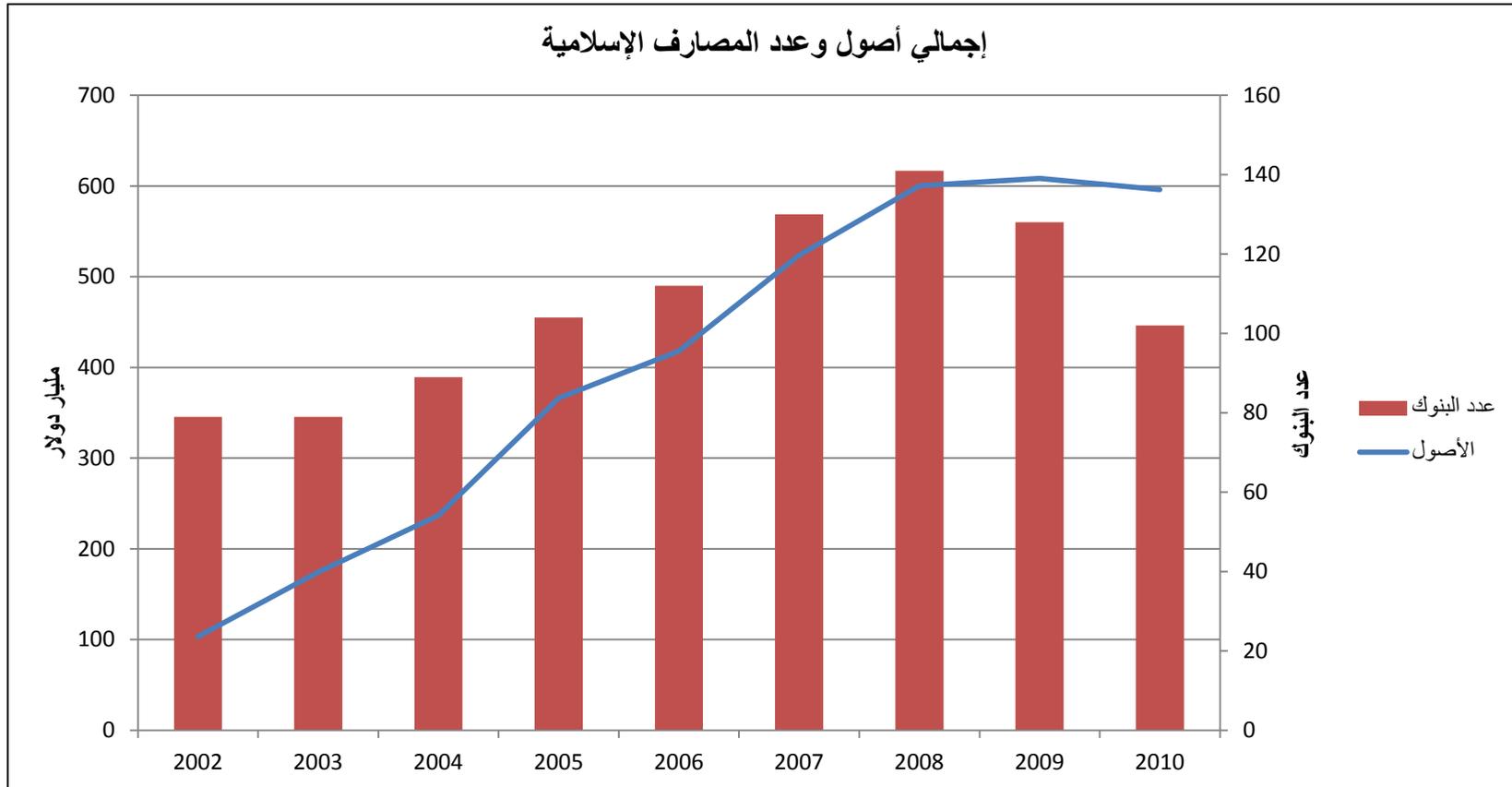
# 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

يشتمل هذا القسم على:

1. الأداء العام للبنوك الإسلامية عالمياً
2. نموذج انحدار لدراسة تأثير النظام المصرفي الإسلامي على عدد من مؤشرات الوساطة المالية
3. أبرز أوجه القصور في تطبيق هذا النظام
4. دراسة الحالة الإندونيسية كنموذج ناجح لتطبيق هذا النظام

## 1. الأداء العام للبنوك الإسلامية

تطور حجم الأصول للمصارف الإسلامية في العالم بوتيرة سريعة بلغت في المتوسط 27% خلال الفترة 2002-2010.



## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

بعض مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، في عينة من البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (77 بنكا إسلاميا و210 بنوك تقليدية)

المؤشر	2007 قبل الأزمة المالية العالمية			2009 بعد الأزمة المالية العالمية		
	البنوك الإسلامية	اتجاه الفرق	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	اتجاه لفرق	البنوك التقليدية
القروض إلى الودائع	107.6%	<	76.1%	122.6%	<	77.0%
العائد على الأصول	4.2%	<	1.7%	-1.2%	>	1.1%
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	30.5%	<	12.8%	29.9%	<	13.8%
القروض المعدومة إلى إجمالي القروض	6.2%		7.6%	7.2%		8.7%
احتياطيات القروض المعدومة إلى إجمالي القروض	6.3%		8.2%	9.2%		7.4%

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

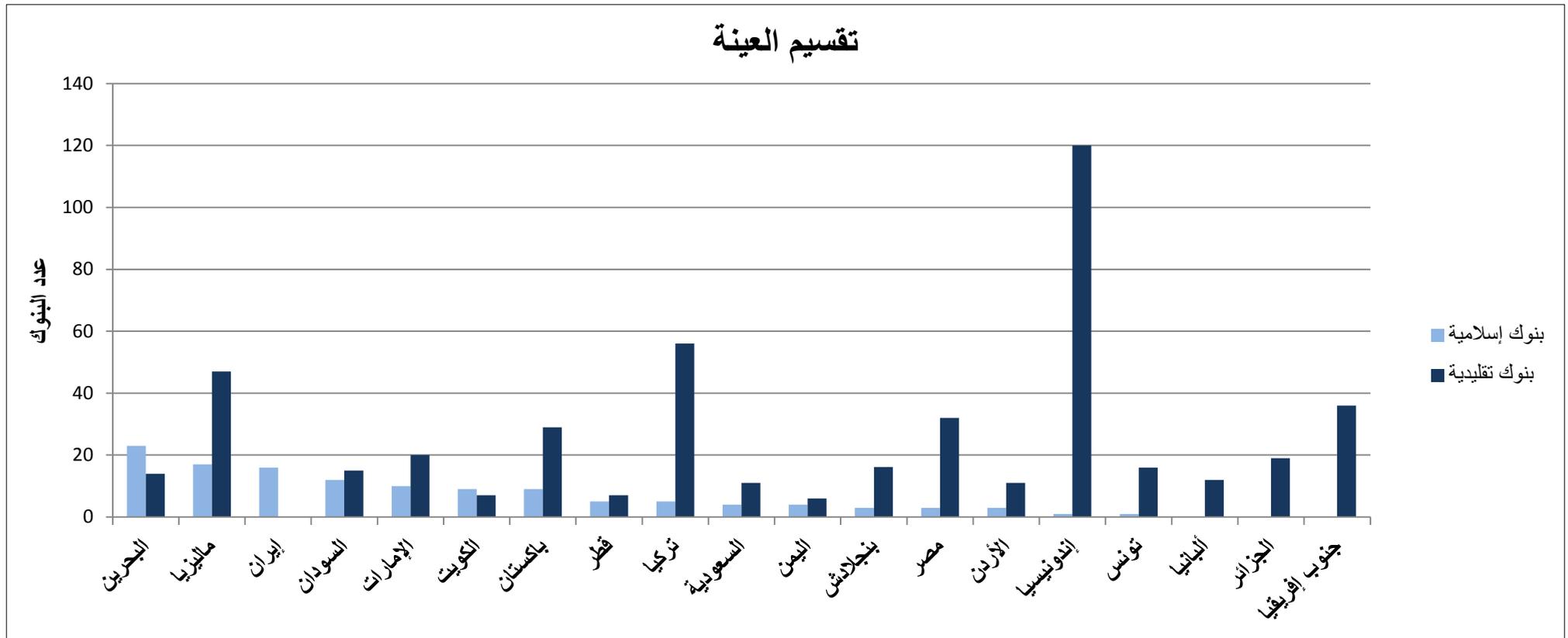
## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

- القروض إلى الودائع - وهي من أهم مؤشرات الوساطة المالية - أعلى بصورة معنوية في البنوك الإسلامية منها في البنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- العائد على الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل الأزمة خلافا لما بعدها، نظرا لتركز نشاط كثير من البنوك الإسلامية في العقارات، والتي تأثرت كثيرا بالأزمة خاصة في دول الخليج، مما ساهم في تأثر البنوك الإسلامية بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي.
- نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس انخفاض نسبة التمويل بالديون في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية (الرافعة المالية).
- نسبة القروض المعدومة أقل في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، إلا أن الفرق غير معنوي إحصائيا.
- كذلك الفرق في احتياطات القروض المفقودة غير معنوي، إلا أنه يلاحظ زيادته في البنوك الإسلامية بعد الأزمة، مما يعكس اتخاذ الأخيرة سياسة احترازية في أعقاب الأزمة لمواجهة انخفاض العائد.

## 2. أثر النظام المصرفي الإسلامي على مؤشرات الوساطة المالية

- عينة من 616 بنكا (491 بنكا تقليديا و125 بنكا إسلاميا) على مستوى 19 دولة نامية في الفترة من 1996-2010.

- مصدر البيانات: قاعدة Bankscope.



## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

### ● المؤشرات المأخوذة:

– معدل الإقراض إلى الودائع

– معدل نمو الائتمان

– نسبة السندات الحكومية إلى مجمل الأصول

– نسبة استثمارات المشاركة إلى مجمل الأصول

– الأصول مرجحة بمخاطر الائتمان نسبةً إلى إجمالي الأصول

● يتم إجراء معادلات انحدار على البيانات المقطعية الزمنية لكل من هذه المؤشرات على حدة كمتغير تابع.

● ويتم تمثيل النظام المصرفي كمتغير صوري يأخذ قيمة الواحد في حالة النظام الإسلامي وصفر في حالة النظام التقليدي.

● إضافة إلى بعض متغيرات التحكم مثل حجم الأصول والنمو الاقتصادي.

● أسفرت هذه المعادلات عن النتائج التالية:

## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

(5) الأصول مرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول	(4) استثمارات المشاركة إلى إجمالي الأصول	(3) السندات الحكومية إلى إجمالي الأصول	(2) نمو صافي القروض	(1) نسبة القروض للودائع	
0.0780*	0.0233**	-0.0556**	9.199***	0.170**	"النظام الإسلامي"
(0.0406)	(0.0103)	(0.0248)	(3.402)	(0.0828)	
			-14.90**	0.322***	لوغاريتم إجمالي الأصول
			(7.328)	(0.0872)	
			0.506*	-0.0107***	تربيع لوغاريتم إجمالي الأصول
			(0.259)	(0.00315)	
-0.00304**	5.50e-05	-0.000952	2.491***	-0.00573***	نمو الناتج المحلي الإجمالي
(0.00135)	(0.000171)	(0.000937)	(0.188)	(0.00189)	
		-0.214***			القروض الصافية إلى إجمالي الأصول
		(0.0390)			نمو الودائع
			0.387***		
			(0.0160)		
0.711***	0.0205***	0.215***	109.1**	-1.474**	الثابت
(0.0208)	(0.00472)	(0.0246)	(51.31)	(0.601)	
1,101	1,958	252	3,491	3,817	المشاهدات

## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

من معادلات الانحدار المبنية على عينة البنوك بمجموعة الدول محل الدراسة نستخلص أهم النتائج التالية:

- يساعد النظام المصرفي الإسلامي بشكل معنوي في زيادة نسبة القروض للودائع بمتوسط قدره 17 بالمائة، وزيادة معدل نمو الائتمان بمتوسط قدره 9 نقاط مئوية، إضافة إلى زيادة استثمارات المشاركة بمقدار أقل. الأمور التي تعكس مستوى جيدا من الوساطة المالية.
- ويساعد النظام الإسلامي بشكل معنوي في تقليل نسبة السندات الحكومية إلى مجمل الأصول، مما يقلل من أثر مزاحمة القطاع الحكومي للاستثمار الخاص.
- ويؤثر النظام الإسلامي بشكل ضئيل في رفع مخاطر الائتمان. وهو ما يتسق مع طبيعة المشاركة في الربح والخسارة، غير أن هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار اتساع قاعدة المشروعات الممولة من البنك الإسلامي مقارنة بالبنك التقليدي والذي يؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل أكفأ.

### 3. مشكلة الصيغ التمويلية

على الرغم من التميز النظري للصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة، إلا أن البنوك الإسلامية في معظم الدول عزفت عنها واتجهت إلى الصيغ الشبيهة بالديون كالمراجحة والإجارة.

#### هيكل الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية في عينة من 16 دولة عام 2009

أخرى	المشاركة	المضاربة	الإجارة	المرابحة	
2.88%	4.74%	2.53%	13.39%	76.45%	المجموع

الأمر الذي يضعف من تأثير النظام المصرفي الإسلامي على الاستثمار لأن صيغ المشاركة هي الأكثر دفعا للاستثمار كما اتضح في النموذج النظري.

## 4. النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي

ولهذه الظاهرة أسباب عديدة، أبرزها ثلاثة:

- **مشكلة الوكالة Agency problem** بين البنك والمستثمر إذ ربما يهمل المستثمر في إدارة المشروع لأنه ليس ملزماً بأداء مبلغ مالي معين للبنك، وربما يحتال في الإفصاح عن أرباح المشروع مما يتطلب من البنك متابعة دقيقة لعمل المستثمر ونتائج المشروع، وهو ما يمثل كلفة إضافية على البنك، لاسيما في بيئة مؤسسية تغيب فيها الشفافية وتفعيل القوانين وينتشر فيها الفساد الإداري.
  - **مشكلة السيولة**  
حيث تكون عقود المضاربة والمشاركة طويلة الأجل وذات نوع من المخاطرة مما قد يؤثر على السيولة لدى البنك.
  - **مخاطر الائتمان**  
حيث تخشى البنوك في هذه النظم من احتماليات الخسارة فتفضل سبل الحصول على الأرباح المضمونة وإن كانت أقل أو تأثيرها أضعف على الكفاءة الاقتصادية.
- وسوف نطرح في القسم الأخير بعض الحلول لهذه المشكلات، وذلك بعد دراسة إحدى التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

### 4. التجربة الإندونيسية

لماذا التجربة الإندونيسية؟

- نسبة المضاربة والمشاركة في البنوك الإسلامية الإندونيسية مرتفعة نسبياً (18% و30% على التوالي).
- حققت إندونيسيا نمواً سنوياً للنظام المصرفي الإسلامي بلغ في المتوسط 45% في الفترة 2000-2011.
- أظهرت الأدبيات (Abduh and Omar 2010) أن التمويل الإسلامي أثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو في إندونيسيا خلال الفترة 2003-2010.
- 54% من التمويل الإسلامي يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

### أهم ملامح التجربة الإندونيسية:

- قاعدة قانونية متكاملة بدأت منذ عام 1992، وظل يتم تعزيزها بتشريعات متعاقبة. من أهم سماتها:

- سهولة إجراءات الحصول على تراخيص تأسيس البنوك الإسلامية وانخفاض رأس المال المشروط (110 مليون دولار وهو ما يعادل 0.02% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010).
- مع تشجيع البنوك التقليدية على فتح "نوافذ إسلامية"، وإذا بلغت نسبة هذه النوافذ 50% من الأصول فالقانون يوجب فصلها إلى بنك إسلامي مستقل.
- تأسيس ما يعرف بالبنوك الريفية الإسلامية، وهي بنوك متناهية في الصغر لخدمة الأغراض التنموية في المناطق الريفية، لا سيما المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وخاصة في القطاع الزراعي ويبلغ رأس المال المشروط لها 1/1000 من رأس المال المشروط للبنوك الإسلامية الكبيرة (110 ألف دولار).
- وهو الأمر الذي ساعد على أن تستحوذ المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على 54% من التمويل الإسلامي في إندونيسيا.

- إضافة إلى هذا أسست إندونيسيا سوقا إسلامية للإنترنت، حيث يتم تداول فائض السيولة بين البنوك الإسلامية على أساس صيغ المشاركة في الربح والخسارة.
- أيضا تعد الصكوك محركا لنمو البنوك الإسلامية في إندونيسيا، حيث إنها أوراق مالية تمثل حقوق ملكية في عقود المضاربة والمشاركة والأعيان المؤجرة، وتحول لصاحبها الحق في الأرباح، ويمكن تداولها في الأسواق الثانوية. الأمر الذي جعلها تلعب دورا مهما في تسييل صيغ التمويل الإسلامية والتغلب على مشكلة مخاطر السيولة. واقتضى ذلك بطبيعة الحال إنشاء سوق للمال يتم فيها تداول هذه الأوراق والتفاوض عليها.

# 5. كيفية الاستفادة من النظام المصرفي الإسلامي في مصر

يحتاج النظام القائم على المشاركة في الربح والخسارة -للاستفادة من مميزاته- إلى مجموعة خاصة من التشريعات التي تؤسسه تدريجيا، والتي لا بد أن تتضمن ما يلي:

1. تفعيل الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة من خلال التغلب على المشكلات التي تعوق ذلك (انظر الشريحة 37)، وهناك عدة آليات في هذا الصدد:
  - a. الرقابة: مواجهة مشكلة الوكالة عن طريق تقوية موقف البنك في الرقابة على المستثمرين ومتابعة أعمالهم، وتسهيل الملاحقة القانونية لهم في حالات التدليس والتهرب ومخالفة العقود.
  - b. الإفصاح: إلزام المستثمرين بالإفصاح السليم عن الأرباح ووضع عقوبات رادعة على مخالفة ذلك.
  - c. الحوافز: منح البنوك الحوافز الضريبية وغيرها لتشجيع الأدوات القائمة على المشاركة في الربح والخسارة. ومن الجيد هيكلتها بما يتلاءم مع الأهداف التنموية القطاعية.

d. السيولة: مواجهة مشكلة سيولة هذه الصيغ من خلال تحويلها إلى صكوك قابلة للتداول في سوق ثانوية تنشأ لهذا الغرض.

e. تأسيس سوق إسلامية للإنترنت.

2. تشجيع البنوك التقليدية على فتح النوافذ الإسلامية للاستفادة من خبراتها، على أن يكون جانب المعاملات الإسلامية منفصلاً عن جانب المعاملات التقليدية، مع التأكيد على أن تتبع هذه النوافذ معايير إدارة المخاطر التي ستتبعها البنوك الإسلامية.

3. وضع معايير للمحاسبة والمراجعة تتفق والمعايير الدولية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتي تساعد على الارتقاء بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية.

4. معالجة تخوف البنوك من مخاطر الائتمان من خلال توعيتها بفرص زيادة أرباحها في النظام القائم على المشاركة في الربح والخسارة إذا تم اتباع قواعد الحوكمة الجيدة.

5. ضرورة إعادة النظر في الاحتياطي القانوني المشروط والذي يجعل جزءا من موارد البنك الإسلامي معطلا بلا استثمار وبلا عائد، كما أن الحاجة إليه أقل في ظل النظام القائم على المشاركة في الربح والخسارة.
6. ضرورة إعادة النظر في هيكل متطلبات السيولة بما يتلاءم مع طبيعة عمل البنك الإسلامي، إذ يتضمن الهيكل الحالي أصولا يمتنع على البنوك الإسلامية التعامل فيها، مما يدفعها إلى الاحتفاظ بقدر كبير من الأصول النقدية للوصول إلى الحد الأدنى القانوني من الأصول السائلة، ومن ثم يعطل جزءا من موارد البنك بلا استثمار.
7. ضرورة إزالة الأسقف على الاستثمار في الأسهم، والإيجار التمويلي، وأيضا القيود على التعاملات في الأصول الثابتة والمنقولات.. لتعارض هذه الأسقف والقيود مع طبيعة عمل البنك الإسلامي.

8. ترسيخ البنية المؤسسية المكتملة كشركات التأمين الإسلامية، والسوق الثانوية للأدوات التمويلية الإسلامية.
9. تشجيع فكرة البنوك الصغيرة على غرار تجربة البنوك الريفية في إندونيسيا، لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، مع منح حوافز خاصة لتلك التي تبدأ نشاطها في المناطق الأكثر حاجة إلى التنمية كالصعيد، أو القطاعات الأكثر حاجة إلى التنمية كالزراعة وبعض الصناعات الصغيرة.
10. تأسيس هيئة رقابية موحدة تابعة للبنك المركزي تتولى الإشراف على المنتجات الإسلامية الجديدة والتأكد من موافقتها للشريعة لضمان الاتساق والشفافية داخل السوق.